

الحديث عن الانسحاب الفرنسي من الساحل مجرد حديث

تزايد إيجاب السكان المحليين واستيائهم من تدهور الأمن دليل على ضعف استراتيجية باريس في المنطقة



في مهمة مستحيلة

فرنسا أيضا من إعادة تركيز جهودها الإقليمية لمكافحة الإرهاب على مناطق ينمو فيها النشاط الجهادي، ولاسيما منطقة ليبيا غورما.

ولكن مع تدخل الدول الأخرى بشكل مباشر، ستجد قواتها نفسها في طريق الأذى، مما قد يؤدي إلى مقتل البعض أثناء القتال. وقد يؤدي ذلك إلى إضعاف العزم السياسي للدول الأوروبية تجاه فرقة عمل تاكوبا، حتى لو ساعد في تهديد الطريق لفرنسا نفسها لتقليل انتشارها.

عدد الهجمات ضد المدنيين

- 2020: ما بين 720 و772 هجوما
- 2019: ما بين 632 و800 هجوما

مشاريع بيانات
موقع النزاع المسلح

وتضم فرقة عمل تاكوبا 11 دولة أوروبية تهدف إلى مساعدة القوات المسلحة المالية بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين والجهات الفاعلة الدولية الأخرى. ومنذ الإعلان عن فرقة العمل العسكرية لأول مرة في عام 2020، وصلت القوات السويدية والإستونية إلى مالي، ومن المقرر أن تتبعها فرق أوروبية أخرى. فرقة العمل لديها فترة تفويض رسمية مدتها ثلاث سنوات.

ووسط التوسع الجغرافي للجهاديين، فإن التحول في إستراتيجية فرنسا سيريد من خطر زيادة النشاط العسكري في غرب أفريقيا. ومنذ تدخل فرنسا عام 2013، استمر النشاط الجهادي في شمال مالي ببطء ولكن بثبات في الانتشار جنوبا، وهو الأمر الذي سيستمر على الأرجح.

لكن في الوقت الذي يتزايد فيه الخطر في غرب أفريقيا، من غير المرجح أن تواجه دول مثل السنغال وساحل العاج وبنين وغانا وتوغو التهديد شبه المستمر بالعنف الذي يشهده الجيران في الشمال. ولكن من المحتمل أن تتعرض البلاد لهجمات من وقت لآخر.

وفي يونيو، هاجم متشددون يُعتقد أنهم أعضاء في جماعة نصرة الإسلام والمسلمين أيضا نقطة حدودية في كوت ديفوار، مما يمثل أول هجوم إرهابي في ساحل العاج منذ عام 2016. ويرجح محللو مركز ستراتفور أن تدخل الحكومات الإقليمية، التي تسعى للحد من العنف المتزايد في مفاوضات مع بعض العناصر الجهادية، والتي قد تدعمها فرنسا كجزء من استراتيجية خروجها من المنطقة.

لكن من المستبعد أن تقلل مثل هذه المحادثات من العنف، بالنظر إلى الطبيعة المتعددة لمشهد المتطرفين ونقاط الضعف المؤسسية المتبقية بين حكومات منطقة الساحل. وتواصل الحكومة المالية فتح محادثات مع عناصر معينة من الجماعات الجهادية لأكثر من عام. لكن فرنسا عارضت حتى الآن مثل هذه المحادثات، وفي بعض الحالات، قوضت جهود مكافحة الإرهاب من إمكانية التواصل مع الحكومة المحلية. كما اقترحت بوركينافاسو إجراء محادثات، على الرغم من أن سياساتها لم تتقدم في ما يتعلق بمالي.

وتقويض جهود تحقيق الاستقرار في المزيد من المناطق الريفية، مثل منطقة ليبيا غورما.

محدودية الدور الفرنسي

دعا ماكرون إلى إحداث "طفرة مدنية" في النيجر ومالي وبوركينا فاسو لتعزيز الحكمة والتعليم وتقديم الخدمات الأساسية، لكن القيود المالية والجغرافية والأمنية لا تزال تعرقل مثل هذه الجهود.

وفي مالي، كانت الشكاوى بشأن دور فرنسا في البلاد محورا رئيسيا للاحتجاجات التي أطاحت بالرئيس إبراهيم كيتا في نهاية المطاف في أغسطس، مما أدى إلى تنفيذ الانقلاب الثاني في البلاد في العقد الماضي. وأصبحت حركة الاحتجاج المستمرة الآن على خلاف متزايد مع الحكومة الانتقالية في مالي بشأن هيمنة الجيش.

ولم تتمكن بوركينا فاسو أيضا من إجراء انتخابات عامة العام الماضي بسبب المخاوف الأمنية في جميع أنحاء البلاد.

وتسعى باريس إلى معالجة هذه الديناميكيات من خلال تحويل بعض التزاماتها المتعلقة بالإرهاب في مالي إلى دول أوروبية أخرى في إطار فريق عمل تاكوبا بقيادة فرنسا، لكن من المحتمل أن يكون الدعم لهذه المبادرة غير مفعم بالحماس.

كما أن عمليات الانتشار الأوروبية الإضافية لمساعدة الجيش المالي ستكون

ويؤدي تزايد الإحباط والاستياء من عمليات الانتشار الفرنسية وتدهور الأمن في منطقة الساحل إلى إضعاف استراتيجية فرنسا الأوسع لتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل من خلال تقليل الدعم الشعبي للحكومات المدعومة من فرنسا في المنطقة.

ويقول مركز ستراتفور إن عدم الاستقرار المزمن في منطقة الساحل ينبع من ضعف الحكمة والإهمال تجاه العديد من المجتمعات المهمشة كما نشأت معظم الجماعات الجهادية في المنطقة بما في ذلك جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، من حركات متطرفة ذات أساس عرقي أو إقليمي.

نجاح باريس في مواجهة العنف الطائفي، لكنه أوجد تحديات أمنية إضافية لبعثات حفظ السلام

وتعرض التدخل الفرنسي في المنطقة لانتقادات بسبب التركيز المفرط على جهود مكافحة الإرهاب وليس على دعم حكومات أكثر شمولا يمكنها ضمان توصيل السلع الأساسية لشعوبها بقدرة مؤسسية لا تعتمد على جيوشها. كما أدى استمرار الاقتتار إلى الحكمة والشفافية وتحمل المسؤولية في النيجر ومالي وبوركينا فاسو إلى

نصرة الإسلام والمسلمين، فرع القاعدة بالساحل، في نوفمبر الماضي. لكن النجاح في مواجهة وردع الأهداف الطائفي، وأوجد تحديات أمنية إضافية لبعثات حفظ السلام الأخرى في منطقة الساحل.

وتجنب عمليات مكافحة الإرهاب الفرنسية اتخاذ إجراءات للتصدي للعنف الطائفي، والذي كافحت الحكومات المحلية الضعيفة في المنطقة لمعالجته وسط نشاط الميليشيات المتزايد. ومع قيام القوات المحلية بتنفيذ المزيد من العمليات العسكرية، فإنها ستستمر تماما كما فعلت خلال العام الماضي في تقاسم التوترات الطائفية وتؤدي إلى المزيد من العنف.

ووفقا لأرقام مشروع بيانات موقع النزاع المسلح وأحداثها، شهدت دول الساحل ما بين 180 و193 هجوما ضد المدنيين في كل ربع من العام الماضي (ما بين 720 و772 هجوما طيلة 2020) بعد زيادة انتشار القوات الفرنسية في فبراير العام الماضي. وفي عام 2019، كان هناك ما بين 158 و200 هجوم لكل ربع من العام (ما بين 632 و800 هجوم طيلة 2019).

هشاشة الوضع الأمني

تعمل كاتيا ماسينا، وهي مجموعة تابعة لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، على توسيع نطاق وجودها خارج قاعدة عملياتها التقليدية في وسط مالي. تمتلك المجموعة الآن خلية نشطة في جنوب بوركينا فاسو على طول الحدود بين بوركينا فاسو وساحل العاج وتحاول الانتقال إلى غرب مالي.

ومن المحتمل أن يكون توسع كاتيا ماسينا قد دفع رئيس المديرية العامة للأمن الخارجي لفرنسا للإعلان في فبراير الماضي أن هذه الجماعة كانت تعقد اجتماعات للتخطيط للتوسع في غرب أفريقيا الساحلية.

وعند متابعة مجريات الأحداث، يُلاحظ أن الأمن لا يزال هشاً في منطقة ليبيا غورما، التي تشمل منطقة الحدود الثلاثية لبوركينا فاسو ومالي والنيجر، بدليل أن تشاد، إحدى دول الساحل الخمس، أعلنت في فبراير الماضي أنها سترسل ألف جندي إلى المنطقة.

وتقوم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والمتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) الآن أيضا بإجراء عمليات في وسط مالي بالإضافة إلى الشمال. ومع ذلك، لم تزد موارد مينوسما الإجمالية وعمليات نشرها ولا توجد بعثات مماثلة للأمم المتحدة في دول الساحل الأخرى.

مع تواصل استراتيجية الاستقرار الأوسع نطاقا، التي تتبعها فرنسا بمنطقة الساحل والصحراء في أفريقيا، والتي هيأت الظروف لتصاعد العنف الطائفي وتزايد نشاط الجهاديين، فإن المحليين يرون أن تقليص انتشار القوات، الذي تخطط له باريس، وتأخر تنفيذه لأسباب غير واضحة، يمكن أن يؤدي بشكل كبير للغاية إلى توسيع رقعة انتشار الجماعات المتطرفة، مما قد يدفع الفرنسيين إلى إعادة حساباتهم خاصة وأن دول المنطقة غير مستعدة لمواجهة أي أخطار مستقبلية بمفردها.

باريس - تسعى فرنسا إلى تقليص التزاماتها العسكرية في منطقة الساحل بأفريقيا جنوب الصحراء، لكن فشلها في زرع الاستقرار السياسي سيعيق قدرتها على القيام بذلك دون تفاقم الوضع الأمني المتدهور هناك كما تامل في نقل تواجدها العسكري إلى دول المنطقة ودول أوروبية أخرى. ومع ذلك، فإن أي تقليص للعمليات الفرنسية سيخاطر بدعم التوسع الجغرافي للمسلمين في منطقة الساحل خلال الإضرار بجهود مكافحة الإرهاب في المنطقة. وقد تمنح رغبة فرنسا في الانسحاب مالي وبوركينا فاسو الغطاء السياسي الذي تحتاجه لعقد المفاوضات مع بعض العناصر الجهادية والمتطرفة.

خطوة للأمام وخطوات للوراء

بعد أسابيع من إطلاق التكهات بأنه سيعزل سحب القوات من منطقة الساحل، أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال قمة مجموعة دول الساحل الخمس التي عقدت منتصف الشهر الماضي أنه سيؤجل اتخاذ القرار حتى بعد الصيف. ويعتقد محللو مركز الدراسات الاستراتيجية والأمنية الأميركي (ستراتفور) أنه من المحتمل أن يكون توقيت ماكرون مرتبطا بإجرائه تعديلات سياسية قبل الانتخابات الرئاسية العام المقبل، بينما انخفض الدعم الشعبي الفرنسي للتدخل في منطقة الساحل، بعد

وقلتت القوات الفرنسية عبدالمالك دروكدال زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب في يونيو الماضي، وكذلك باه اغ موسى القيادي البارز في جماعة



التمويل.. العقبة المزمنة لدول الساحل في حربها ضد الإرهاب

والرغم من وجود قوات مشتركة لتلك الدول تعمل بدعم فرنسي تحت غطاء قوة "برخان" حتى الآن، والتي تضم أكثر من خمسة آلاف جندي، إلا أن دول الساحل لم تتمكن من تطهير المنطقة من المسلحين حتى الآن.

وتتمثل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أحد الهياكل التي أنشأتها بلدان منطقة الساحل في العام 2017 في مجال الأمن، لكنها مع ذلك لا تزال تحتاج إلى تنسيق أكبر في ما بينها وتدريبات عسكرية بوتيرة أعلى حتى تتمكن من إحداث اختراق في جدار هذه الأزمة التي باتت الشغل الشاغل للجميع.

وأكثر ما واجه هذه القوة نقص التمويل، ففرنسا، التي تحاول الظهور بقوة عظمى لم تف بالالتزامات المالية تجاه القوة العسكرية المشتركة لدول الساحل، وكان ذلك أحد

وبؤرة خارج السيطرة بعدما غزاها عناصر تنظيم داعش في الصحراء الكبرى.

ويتسبب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي في دول الساحل الأفريقي مستغلا الأوضاع الأمنية الصعبة في ليبيا ومالي منذ العام 2011، ووسع نشاطه لاحقا إلى جانب كل من تنظيم داعش المتطرف وتنظيمات جهادية محلية أخرى في دول بوركينا فاسو والنيجر وتشاد.

ومن حين إلى آخر، تشن الجماعات المتطرفة التي تحالفت في ما بينها، وهي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وأنصار الدين وجماعة "المرابطون" وانضمت إليها جماعة تحرير ماسينا من قبيلة الفولاني، تحت اسم جمعة نصرة الإسلام والمسلمين، هجمات على تكتات عسكرية وأجانب في دول الساحل.

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، فيما تتمتع دول أخرى بصفة مراقب، بينها الولايات المتحدة والنرويج وفنلندا.

ويؤكد الخبراء العسكريون أن القوة المشتركة لدول الساحل تحتاج إلى ميزانية ضخمة حتى تواصل القيام بمهامها، خاصة وأن الأموال التي حصلت عليها في السنوات الخمس الماضية لم تكن كافية، حيث تشير التقديرات إلى أن تعهدات التحالف من أجل الساحل بلغت حوالي ملياري دولار لكل دول المجموعة الخماسية لم تحصل إلا على ربعها تقريبا.

ودفعت مشكلة نقص التمويل المزمنة وزير الدفاع الموريتاني حن ولد سيدي، والذي تحتضن بلاده مقر المجموعة، خلال اجتماع عبر فيديو كوفنغرانس مساء الأربعاء الماضي إلى دعوة الأمم المتحدة إلى تقديم دعم مالي للقوة العسكرية المشتركة حتى تكون قادرة على مكافحة الجهاديين.

وتبدو بواعت القلق واضحة، فقد أكد ولد سيدي أن القوة المشتركة لدول منطقة الساحل الخمس ينبغي أن تستفيد من تمويل مناسب ودايم في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لمساعدتها في مواجهة التحديات المتنوعة وعلى رأسها المتشددون. وتحوّلت دول الساحل وخاصة المثلث الحدودي بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو إلى مستنقع دموي

نواكشوط - تواجه بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في أفريقيا، والتي تتكون من موريتانيا وبوركينا فاسو ومالي والنيجر وتشاد، العديد من التحديات على المستوى الإقليمي، ولعل أبرزها تنامي التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة من قبل جماعات خارجة عن القانون، وتقف عازلة عن مواصلة مهامها بسبب نقص في التمويل.

حننه ولد سيدي
الدول الخمس ينبغي أن تستفيد من تمويل مناسب ودايم

وهذا التحالف عبارة عن إطار تحديات عاقتا كبيرا أمام حكومات المجموعة، التي تأسست في العام 2014 وتهدف إلى التنسيق والتعاون لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية وجذب تمويلات واستثمارات خارجية إلى المنطقة من الدول المانحة وخاصة تلك التي تعمل تحت راية "التحالف من أجل الساحل".

ويهدف إلى تقديم الدعم لمجموعة دول الساحل الخمس (جي 5)، وهو يضم الاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وإسبانيا وهولندا وإيطاليا وبريطانيا ولوكسمبورغ ومصر والتنمية الأفريقي

